العلاقات السياسية الأردنية – المصرية (1982–1991م)

م.د. رائد عباس الشمري

جامعة القادسية / كلية القانون

The Jordanian-Egyptian Political Relations Between (1982-1991)

Lec. Dr. Ra'id Abbas Al-Shimary

College of Law/ University of Al-Qadissaya

Reead2008@yahoo.com

Abstract

The study sought to choose the influence of the most prominent political and military regional issues, particularly in the Arab world on the Jordanian - Egyptian relations, as the study sought to examine those relationships in terms of those events for the period extending between 1982-1991.

المقدمة

أثرت حقبة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي في صياغة أنماط كثيرة من العلاقات بين الدول العربية بشكل عام والعلاقات الأردنية – المصرية بشكل خاص، بل شكلت تلك الفترة نقطة تحول وتأرجح في العلاقات السياسية العربية، ولعل ذلك كله مبني على زخم الإحداث السياسية في الفترة المذكورة وآثارها المبرزة التي ألقت بظلالها على جميع إنحاء تلك المنطقة، منها اتفاقية كامب ديفيد والحرب العراقية – الإيرانية والاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان فضلاً عن توجهات الدول العربية في تشكيل تحالفات بينها لخلق مساحة مؤثرة لها في الوجود السياسي وغيره، مع بقاء القضية الفلسطينية المحور الأساسي في رسم العلاقات العربية – العربية.

ولم تكن الأردن ومصر بمعزل عن ذلك كله، إذ كانت العلاقات السياسية الأردنية – المصرية في مد وجزر تبعاً لتلك الأحداث وآثارها، لنلحظها تتأثر سلباً بعد اتفاقية كامب ديفيد لتصل إلى مرحلة القطيعة لتتبع بعدها بمرحلة العودة والعنفوان بع التغير السياسي في مصر وموقف الأخير من إحداث المنطقة في حينها لتعزز بعدها في تحالف يجمعها مع العراق واليمن، ليحل العقد بعده في ضوء حرب الخليج وعودتها فيما بعد.

اقتضى تقسيم الدراسة إلى المقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان: طبيعة العلاقات الأردنية – المصرية 1982–1987، وحمل المبحث الثاني عنوان: القضية الفلسطينية وظلالها الملقى على العلاقات الأردنية المصرية 1982 – 1991، وكرس المبحث الثالث الذي كان تحت عنوان العلاقات الأردنية – المصرية في ظل مجلس التعاون العربي وحرب الخليج الثانية 1988–1991.

اعتمد الدراسة على مصادر متنوعة جاءت في مقدمتها الوثائق غير المنشورة والمنشورة والمحفوظة في المكتبة الوطنية وكان أهمها وكالة الانباء العراقية، كما أسهمت الكتب العربية والمعربة بجانب آخر إذ رفدت الدراسة بمادة علمية قيمة كان في مقدمتها: كتاب علي محافظة المعنون (عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم 1977–1987)، وكتاب سليمان موسى المعنون: (تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995)، ولم تغفل الدراسة الدوريات التي اشتملت على المجلات وفي مقدمتها مجلة السياسة الدولية ومجلة شؤون فلسطينية وهناك الصحف وجاءت صحيفة الرأي الأردنية في مقدمتها، فضلاً عن ذلك اعتمد الباحث على بعض الرسائل الجامعية غير منشورة رسالة شريف جوير العلوان المعنون: (تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي).

المبحث الأول

طبيعة العلاقات الأردنية – المصرية 1982 – 1987.

لم تكن العلاقات الأردنية – المصرية خلال المدة المذكورة أنفاً على منوال واحد أو تسير بصورة منسقة طبيعية، بل كانت قد انتقلت من حالتين متضادتين ابتدأت أولهما بقطيعة كانت نتاج لاتفاقية أبرمت بين مصر والكيان الصهيوني تحت مسمى "اتفاقية كامب ديفيد" لتعقبها مرحلة أخرى انمازت بخطوات كان هدفها كسر الجليد وتعبيد الطريق بفعل إحداث سياسية في حينها لتثمر فيما بعد عن إنهاء القطيعة وعودة تلك العلاقات إلى مسارها الطبيعي، لذا سنتناول تلك المرحلتين تباعاً.

المطلب الأول

واقع العلاقات الأردنية – المصرية سنة 1982.

كانت العلاقات الأردنية – المصرية قبل قيام مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام 1979 تسير وفقاً لمسارها الطبيعي بل كانت أكثر من ذلك، إذ يمكن وصفها في بعض الأحيان بالمتميزة، ولعل التميز المذكور وقوة الترابط الدبلوماسي ووحدة الخطاب السياسي بين الدولتين كان نابعاً من موقعهما الإقليمي وكونهما يشكلان جبهتين أساسيتين في النزاع العربي مع الكيان الصهيوني ومحورية النصر أو تحقيق الرجحان في إي تفاوض مع ذلك الكيان في إي مرحلة زمنية كانت، وهذا ما جعلهما محط اهتمام باقي الدول العربية مع اختلاف توجهاتها فكانت ضرورة دعم الدولتين الأردنية والمصرية من أهم مقررات القمم العربية المتعاقبة[1].

بيد إن ذلك التميز في تلك العلاقة ومتانتها سرعان ما تعرضت لهزة أحدثت فيها شرخاً معتداً به، فبعد إن بادر الرئيس المصري أنور السادات[2] إلى طرح فكرة السلام المنفرد مع الكيان الصهيوني وقيامه بزيارة ذلك الكيان سارعت الدول العربية إلى استهجان تلك الزيارة وما تشكله من إضعاف في وحدة الموقف العربي[3]، إلا انه وعلى الرغم من ذلك حاولت الأردن إن تتخذ موقفاً ايجابياً في أول الأمر قام على طرح مبادرة لمعالجة الشرخ بين الدول العربية ومحاولة ثني مصر عن أطروحتها في السلام المنفرد ولذا نجد ذلك واضحاً في خطاب للملك حسين بن طلال[4] بقولة: " أدعو الأخوة القادة في الأمة العربية أن يتنادوا إلى تطويق الشرخ وترميم التضامن وإعادة تصويب النزاعات الانفرادية في إطار من التعاون والحوار والإخلاص"[5].

(1) حسن أبو طالب، قياس التعاون في علاقات مصر العربية 1970 – 1981، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(122)، القاهرة، 1995، ص30-31.

(2) محمد أنور محمد السادات (1918 – 1981): رجل دولة مصري، ولد في ميت أبو الكوم في محافظة المنوفية، تلقى تعليمه الأول في الكتاب القرية، ثم أنتقل إلى مدرسة الأقباط الأبتدائية، وفي عام 1935 التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام 1938 ضابطاً برتبة ملازم ثاني، عين في منفياد ثم نقل إلى مرسي مطروح، وفي صيف عام 1941 أشترك بمحاولة أنقلاب الأولى للثورة لكنها فشلت فتم طرده من الجيش وإعتقاله لمدة سنتين، وفي عام 1945 تمكن من الهرب من السجن، بعد أعادته إلى الجيش وعلى أثر أغتيال أمين عثمان باشا تم أتهامه وأدخل السجن مرة ثانية علم 1946، أنضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام 1951، أشترك في ثورة يوليو 1952 التي أطاحة بالملكية وأعلن الجمهورية، وعند تشكيل أول وزارة لحكومة الثورة تولى منصب وزير الدولة عام 1954، أنتخب رئيس مجلس الأمة للفترة بين 1960 – 1961، وفي عام 1969 أختاره جمال عبد الناصر نائباً له، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر تقلد منصب رئيساً للجمهورية المصرية في 15 آيار 1971، تم أغتياله في 6 تشرين الأول 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، ط3، المؤسسة العربية للدراسات، عمان، 1990، ص92.

(3) الرأي(جريدة)، الأردن، العدد (279)، في 20 تشرين الثاني 1977.

(4) الملك حسين بن طلال (1935 – 1999): ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ولد في عمان وتلقى علومه في الاسكندرية وهارو وساندهرست العسكرية البريطانية، تولى العرش بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله التخليي عن العرش عام 1953، تزوج الأميرة دنيا عبد الحميد عام 1955 وطلقها بعد عامين، ثم تزوج ابنة احد الضباط الأنكليز وانجب منها عدة اولاد، عمل الملك على طرد غلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني عام 1955، اقدم مع أبن عمه الملك فيصل أبن غازي على انشاء الأتحاد العربي الهاشمي (الأردني – العراقي) في شباط 1958، وبعد هزيمة حرب حزيران 1967 سار الملك وفق خط المطالبة بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي (242) لعام 1967 ولكنه لم يحصل على تسوية لمستقبل الضفة الغربية، وفي عام 1970 بدأت أحداث أيلول الاسود أستطاع الملك من القضاء على المقاومة الفلسطينية وانسحابها من الأردن، وفي عام 1973 شارك الملك مشاركة رمزية في أحداث حرب تشرين، وعند أقدم السادات على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979 رفض الملك تأييدها أدى إلى قطع العلاقات مع مصر، ساند الملك العراق خلال حربه مع أيران عام 1980. للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج2، ص541-542.

(5) على محافظة،(جمع واعداد وتحرير) عشرة اعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم 1977- 1987، مركز الكتب الأردني، عمان،1988، ص35.

بيد إن الأمر لم يجد نفعاً، إذ أصرت مصر على موقفها لتقوم بتوقيع اتفاقية " كامب ديفيد" للسلام مع الكيان الصهيوني، والتي وصفها الرئيس المصري أنور السادات في حينها بأنها " انجاز عظيم وشيء جدير ليس فقط بالدفاع عنها وإنما الاعتزاز بها"[1].

ونتيجة قيام مصر بتوقيع الاتفاقية المذكورة إلى قيام العراق بالدعوة لعقد اجتماع للدول العربية في بغداد وعلى ضوئها تم انعقاد القمة العربية التاسعة في 2 تشرين الثاني 1978، وكانت من مقرراتها إرسال وفد إلى مصر واللقاء بالرئيس المصري انور السادات لمحاولة ثنيه عن قراره وإلغاء تلك الاتفاقية المذكورة إلا إن ذلك لم يحقق الهدف المرجوا[2]، إذ رفض السادات في حينها استقبال الوفد العربي زاعماً إنه لا يمكن شراؤه بالمال مثل بعض الزعماء العرب، إشارة إلى ما حمله الوفد من مقترح يتمثل بدفع مبلغ قدره (2,5) مليار دولار إلى مصر سنوياً بدلاً من تلك المعونة المماثلة التي تعهدت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر في حال توقيعها الاتفاقية[3].

وبعد إصرار مصر على منهجها ورفض السادات لمبادرة الدول العربية وامتناعه عن استقبال وفدها وقيامه بتوقيع معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني، قامت الدول العربية بعقد اجتماع أخر لوزراء الخارجية العرب في بغداد في 27 آذار 1979، في اليوم التالي لتوقيع الصلح لتصدر عنه قرارات من أهمها قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس[4]، كما نتج عن ذلك أيضاً قيام الأردن بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في 28 أذار 1979، لتبدأ مرحلة جديدة في المشهد السياسي الأردني – المصري[5].

ويبدو أن الأردن قد ارغمت على قطع العلاقات مع مصر ونلاحظ ذلك من خلال التوجهات والخطابات التي القاها قادتها التي تمحورت حول عدم رغبتها تماماً في الوصول إلى الموقف المذكور، بل أنها قد أرغمت على ذلك استجابة لمقررات اجتماع وزراء الخارجية العرب آنف الذكر، كما نلحظ ذلك أيضاً في خطابات الملك حسين الذي حاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى دعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في قرارها السابق، فقد دعا الملك حسين في خطاب له الأمة العربية إلى تجاوز ردود الفعل العاطفية أو الكلامية وانه لامجال لأية جهة عربية أن تجعل من الحماس الكلامي بديلاً عن تحمل المسؤولية المشتركة[6].

ولعل تلك المواقف من الجانب الأردني كانت تجدلها مؤيدات في اطار التغيرات التي طرأت في الساحة السياسية المصرية، فمن المعلوم أن هنالك علاقة قوية بين التغير في السياسة والتغير الذي يحدث شخوص القائمين على السلطة لاسيما في الدول التي يلعب فيها الرئيس دوراً غير محدد في تقرير أهداف ووسائل السياسة الخارجية، وهذا ما نلحظه في تغير الرئاسة المصرية الذي ينتج عنه تبوء محمد حسني مبارك[7] للرئاسة المصرية تغير في سياستها الخارجية في بوابتها العربية، وهذا ما أعلنه الرئيس مبارك بالنسبة لانتماء مصر العربي بقوله: " إننا جزء لا يتجزأ من العالم العربي "[8]، علاوة على ذلك فقد ساهمت بعض الإحداث السياسية في حينها إلى تعزيز توجه الأردن المذكور من حيث خلق أرضية متناغمة مع توجهه في باقي الدول العربية، فمن تلك الإحداث في حينها الحرب

(1) حسن ابو طالب، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970-1981، المستقبل العربي (مجلة)، العدد(122)،1995، ص57 ؛ سعيد الدين هلال، التطورات الداخلية في مصر، الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد عشرة سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص52.

(2) احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، مطابع المؤسسة الأردنية، عمان، 1981، ص35.

(3) محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948-1978)، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص576-577.

(4) شريف جوير العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 2004، ص126-129.

(5) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (3677)، في 29 أذار 1979.

(6) طارق خوري، من المبادرة الى المعاهدة، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي (جريدة)، عمان، 1979، ص134.

(7) محمد حسني السيد مبارك (1928 -...): رجل دولة مصري، ولد في كفر المصيلة مركز شبين الكوم مديرية المنوفية، أنهى مرحلة التعليم الثانوي بمدرسة المساعي المشكورة الثانوية بشبين، ألتحق بالكلية الحربية وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية علم 1949، وتخرج برتبة ملازم ثاني،ألتحق ضابطاً بسلاح المشاة، وتم قبوله بكلية الطيران وتخرج منها عام 1950، ثم ألتحق بالدراسات عليا باكاديمية فرونز العسكرية بالأتحاد السوفيتي عام 1964، ترقى في المناصب العسكرية حتى وصل إلى منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية عام 1972، شارك بحرب تشرين 1973، أختاره أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية عام 1975، وعقب أغتيال السادات عام 1981 تم إنتخابه كرئيس للجمهورية، تنحى عن الحكم على إثر ثورة 25 كانون الثاني 2011، للمزيد من التفاصيل ينظر: أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين أحداث. أعلام. وثائق (1950 – 2000)، دار النفأس، بيروت، 2008، ص401.

(8)احمد يوسف احمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(69)، القاهرة، 1982،ص121.

العراقية– الإيرانية، فبعد أن كان موقف مصر في أولها منددا بالجانب العراقي واصفاً إياه بالمعتدي، تغير الأمر بعد تولي الرئيس محمد حسني مبارك الذي اتخذ موقفاً آخر مؤيداً للنظام العراقي ماداً له بالأسلحة والاعتدة وقطع الغيار، وكذلك الحال في لبنان إذ شهدت الساحة اللبنانية إحداثا خطيرة تمثلت بالاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان عام 1982، فسارعت مصر إلى التنديد بالعدوان مؤكدة وقوفها مع لبنان في مواجهة الاحتلال المذكور[1].

ولعل من تلك الأسباب الأساسية التي ارتكزت عليها الأردن في الدعوة إلى عودة العلاقات مع مصر انسحاب الكيان الصهيوني من سيناء في 25 نيسان 1982، حيث انتقلت اتفاقية "كامب ديفيد " من مراحل التصور والصياغة إلى مرحلة التنفيذ الفعلي[2].

فقد رحبت الحكومة الأردنية بإتمام الانسحاب الصهيوني من سيناء، لذا بعث الملك حسين برقية تهنئة إلى الرئيس مبارك بهذه المناسبة، وكانت هذه البرقية هي الأولى من نوعها على المستوى العربي التي يتلقاها الرئيس مبارك[3].

مما تقدم نجد أن العلاقات السياسية الأردنية – المصرية في عام 1983 قد شهدت تحسناً كبيراً، إذ شهد العام المذكور أربعة عشر إتصالاً ولقاءاً بينهما توج بلقاء الملك حسين والرئيس مبارك خلال انعقاد القمة السابعة لحركة عدم الانحياز في نيودلهي من 7 – 12 آذار 1983[4].

وخلال زيارة الملك حسين إلى لندن في آذار 1983، أكد في المؤتمر الصحفي الذي عقده حول التنسيق بين الأردن ومصر بقوله: " إننا كنا على اتصال وثيق جداً ومازلنا مع الرئيس حسني مبارك، وقد أوضحت ذلك في مؤتمر فاس، وإنني اعتقد انه ليست هنالك علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء لمصر مع الدول العربية، فأن العلاقات وثيقة والمشاورات والاتصالات حول مختلف القضايا مستمرة"[5].

وفي حديث لرئيس الوزراء الأردني مضر بدران[6] في خطاب له إمام المجلس الوطني الاستشاري الأردني في 26 كانون الأول 1983، بقوله: " أن الأردن كان قد أعلن في مؤتمر قمة فاس عن استمرار اتصالاته بمصر انطلاقا من إيمانه بدورها التاريخي والنضالي "[7].

مما تقدم يمكننا القول أن العلاقات الأردنية – المصرية في المرحلة المذكورة أنفاً وإن كانت في ظاهرها البرتوكولي منقطعة بغلق السفارات وعدم تبادل السفراء، إلا انها في واقعها كانت مستمرة مبنية على المشاورات وتبادل ألاراء لعدم قدرة اي منهما التخلي عن الأخر لاسيما في بعدها السياسي الخارجي وبخاصة في صراعها مع الكيان الصهيوني.

المطلب الثاني

العلاقات الأردنية – المصرية وعودة مصر إلى المحيط العربي والإسلامي.

بناء على تلك الأحداث والمواقف والتغيرات التي أعقبت قطع العلاقات والتي بيناها سابقاً، اتخذت الحكومة الأردنية قراراً بإعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر اعتباراً من 25 أيلول 1984، معللة ذلك بدور مصر القومي وتلاحمها مع نضال الشعب العربي في فلسطين والعراق ولبنان[8]، وفي خطاب الملك حسين الذي أعلن فيه عودة العلاقات بقوله: " إن عودة مصر إلى الأسرة

(1) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4659)، في 8 أذار 1983.
(2) محمد سيد احمد، الشرق الأوسط بعد نيسان، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (38)، 1982، ص121.
(3) احمد ابو الحسن، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (79)، القاهرة، 1985، ص156.
(4) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4659)، في 8 أذار 1983.
(5) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4671)، في 20 أذار 1983.
(6) مضر محمد بدران (1934 -...): سياسي ورجل دولة أردني، ولد في مدينة جرش، وحصل على شهادة الحقوق من جامعة دمشق عام 1957، والتحق بدائرة الأمن العام، حصل على عدة مناصب عسكرية منها مدير المخابرات العامة 1968-1970، أميناً عاماً للديوان الملكي 1970-1971، ثم وزيراً للتربية والتعليم 1973-1974، ورئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع 1976-1979، للمزيد من المعلومات ينظر: سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، ج2، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، 1996، ص699.
(7)الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4946)، في 27 كانون الأول 1983.
(8) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (5213)، في 26 أيلول 1984.

العربية تعزز استقرار المنطقة، وتعزز الجانب العربي الذي يقدر المسؤوليات ومذكرا إننا بقينا على موقفنا الثابت في رفض صيغة " كامب ديفيد "[1].

أبلغ الملك حسين قرار الأردن بإعادة العلاقات مع مصر إلى الرئيس المصري حسني مبارك خلال اتصال هاتفي أجراه معه في 26 أيلول 1984[2].

وصف رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات[3] قرار بلاده بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بقوله: " بأنه دعم للتضامن العربي وارتفاع إلى مستوى التحديات التي تجابه الأمة العربية... وأنه قرار سياسي ينسجم تماماً مع رؤية الأردن القومية لمستقبل أمتنا العربية ودعم للتضامن العربي الذي نؤمن به في هذه البلاد شعباً وحكومة... خطوة من أجل وقف التراجع في السيرة القومية ومحاولة جادة لأنهاء الشلل الذي ساد السيرة العربية في الآونة لأخيرة... وأن الأردن يتوقع ردود فعل منطلقاً من روح التفاؤل والأمل ولذلك فهو معنى بالدرجة الأولى بالردود الإيجابية التي بدأت ترد من كافة أرجاء الوطن العربي وأنه إذا كانت هناك ردود فعل سلبية فأننا سنترك الحكم عليها للإجماع العربي ولإرادة الشعوب العربية في كل مكان... وأن للشعب المصري دوراً تاريخياً لا يمكن إنكاره وجهاده وتضحياته من أجل العرب مشهودة ويعتز بها، كما أن القيادة المصرية الجديدة قيادة عربية تستحق الدعم والتأييد "[4].

صرح وزير الخارجية الأردني طاهر حكمت أن إعلان الحكومة الأردنية بعودة علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع مصر جاء بفضل قيادة الرئيس حسني مبارك للقضايا العربية وإصرار الشعب المصري على التمسك بكافة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأن قرار الأردن كان نتيجة للاتصالات واللقاءات بين القيادة في الدولتين والتطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما، وأن عودة العلاقات بين البلدين جاء أيضاً نتيجة لتقييم مواقف الشعب المصري وقيادته للقضايا الأساسية التي تهم الشعب العربي في فلسطين والعراق ولبنان[5]. وقد رحبت الحكومة المصرية بالقرار الأردني حيث أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً باستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما، وان هذه الخطوة جاءت إنعكاساً صادقاً لإيمان البلدين بأن القضايا القومية والمصيرية تتطلب من جميع الدول العربية إن تتجه بكل ما تمتلك من قوة إلى تحقيق الأهداف القومية العليا[6].

وتقديراً لموقف الأردن أرسل الرئيس مبارك مدير مكتبه أسامة الباز[7] إلى عمان لينقل رسالة شكر وتقدير إلى الملك حسين وشعبه جاء فيها: " نحن مدينون للملك حسين وللشعب الأردني باتخاذ هذه الخطوة التاريخية الكبيرة..."، وتعتبر زيارة أسامة الباز إلى الأردن هي أول زيارة يقوم بها مسؤول مصري إلى الأردن بعد عودة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين[8].

دعا الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ويلسون ريغان[9] ((Ronald Wilson Reagan، في رسالتين منفصلتين إلى الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين عاهل الأردن جاء فيها: " انه من الضروري للدول في الشرق الأوسط المتفقة في الآراء

(1) علي محافظة، المصدر السابق، ص618.

(2) الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5503)، في 27 أيلول 1984.

(3) أحمد عبد المجيد عبيدات (1938 -...): ولد في قرية حرتا عام 1938، أنهى دراسته الثانوية في نابلس عام 1956، عمل في التدريس لمدة سنة ثم التحق بجامعة بغداد وتخرج منها في الحقوق عام 1961، التحق بسلك الأمن العام برتبة ملازم، ثم بدائرة المخابرات العامة، وتدرج في الخدمة إلى رتبة لواء، أصبح مدير المخابرات (1974 – 1982) وبرتبة فريق وزير الداخلية (1982 – 1984)، رئيس الوزراء (1984 – 1985)، عضو مجلس الأعيان (1984 – 1994). ينظر: سليمان موسى، المصدر السابق، ص 700.

(4) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، تصريح رئيس الوزراء الأردني، 26 أيلول 1984.

(5) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، تصريح وزير الخارجية الأردني، 26 أيلول 1984.

(6) سليمان موسى، المصدر السابق، ص481.

(7) أسامة الباز (1931 – 2013): سياسي مصري، ولد بمدينة فاقوس في محافظة الشرقية، حصل على شهادة ليسانس في القانون عام 1954، ودكتوراه في القانون العام من أمريكا عام 1962، بدأ حياته بالعمل وكيلاً للنيابة، ثم عين سكرتيراً ثانياً في وزارة الخارجية عام 1958، ووكيلا للمعهد الدبلوماسي ثم مستشاراً سياسياً لوزير الخارجية، أصبح مدير مكتب نائب رئيس الجمهورية، ثم مديراً لمكتب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، شارك في مفاوضات كامب ديفيد، تولى الملف الفلسطيني – الصهيوني لفترة طويلة، له عدة مؤلفات منها كتاب (مصر والقرن الحادي والعشرين، توفي في 14 أيلول 2013. لمزيد من التفاصيل ينظر: اسامة الباز/https://ar.wikipedia.org/wiki

(8) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984.

(9) رونالد ويلسون ريغان (1911 – 2004): الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في مدينة تامبيكو الينوي الأمريكية، درس الأقتصاد وعلم الأجتماع، عمل في محطة للراديو كمذيع، وفي عام 1973 عمل بالتمثيل، تقلد منصب رئيس نقابة الممثلين، ثم دخل السياسة أصبح ناطقاً بأسم الحزب

والبعيدة النظر أن تعمل معاً لتحقيق سلام دائم للمنطقة "، وقال المتحدث بأسم البيت الأبيض أن الرسالة الخاصة بالملك حسين سيقوم بتسليمها إلية مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشار مورفي[1] (Richard Murphy)، وأشاد الرئيس الأمريكي ريغان في رسالته إلى الملك حسين بالعمل الشجاع والتاريخي للملك حسين[2].

أستقبل الملك حسين مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي، وبحث الجانبان التصريحات الأخيرة للرئيس ريغان الذي أكد تمسكه بخطة السلام التي أعلانها في 11 أيلول 1982[3].

وصل وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد[4] إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 27 أيلول 1984، وتباحث مع الرئيس ريغان، وقد صرح عصمت عبد المجيد لدى مغادرته البيت الأبيض بأن الرئيس ريغان عبر عن سعادته ورضاه بقرار الأردني باعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد قطيعة طويلة... وعبر عصمت عبد المجيد أن الخطوة الأردنية هي خطوة مفيدة تجاه تحريك عملية السلام لكنه لا يعلم أذا كان الأردن يستمر رفضه الأشتراك في عملية السلام[5].

أعرب دول الخليج العربي عدم قبولها لقرار الأردني، وأن أعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر يجب أن يتخذ خلال مؤتمر قمة عربي، ألا أن سلطنة عمان أعربت عن إرتياحها للقرار الأردني بعودة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، وأن هذا القرار إيجابياً ويعزز التضامن العربي والمصلحة العربية العليا، وأن سلطنة عمان تعد الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقاتها مع مصر عقب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام 1979[6].

أبدت وزارة الخارجية اللبنانية أهتماماً واضحاً بأبعاد القرار الأردني باعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر، فقد عقد أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية أجتماعين الأول مع السفير عبد الرحمن الصلح رئيس بعثة رعاية المصالح اللبنانية في مصر، والثاني مع صلاح زكي القائم بالاعمال المصرية في بيروت، وجرى في الأجتماعين تقيم القرار الأردني وأسبابه والنتائج المتوقعة له[7].

صرحت الحكومة العراقية تعقيباً على أعادة العلاقات الأردنية – المصرية بأنها سابقة قد يكون لها صدى كبير، وأنه من المقرر حتى الأن أن الأتفاق الذي تم في مؤتمر قمة بغداد سنة 1979 لقطع علاقات الدبلوماسية للدول العربية مع مصر بسبب معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني لايمكن أن تلغى سوى بقرار مماثل يتخذ على نفس المستوى[8].

أعلنت الحكومة السورية على لسان الناطق الرسمي للحكومة أستنكارها بالقرار الأردني بأعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ووصفته بأنه خروج على مقررات القمة العربية، ومما نتجه عن وضعاً جديداً يزيد الوضع العربي تعقيداً[9].

الجمهوري، أنتخب عام 1966 حاكماً لولاية كاليفورنيا حتى عام 1975، رشح لانتخابات الرئاسة عام 1976 لكنه خسر، ثم اعادة ترشحه للانتخابات مره أخرى عام 1981 وحقق فوزاً كبيراً على المرشح الديمقراطي جيمي كارتر، أنتهت رئاسته عام 1989، توفي في 5 حزيران 2004، نتيجة مرض الزهايمر. للمزيد من التفاصيل ينظر: أكرم نور الدين الساطع، المصدر السابق، ص521.

(1) ريتشارد مورفي (1929 -...): دبلوماسي أمريكي، ولد في مدينة بوسطن تلقى تعليمه في المدرسة اللاتينية والتحق عام 1951 بجامعة هارفارد، انخرط في السلك الدبلوماسي وأصبح قنصلاً لبلاده في روديسيا 1955 – 1958، ثم ممثلاً لمكتب الشرق الأوسط 1959 – 1971، ثم أصبح سفيراً لبلاده في سوريا عام 1976، ثم أصبح مساعد وزير اخارجية في رئاسة الرئيس ريغان. ينظر: ايلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1983، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية، 2013، ص 111..

(2) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 26 أيلول 1984.

(3) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984

(4) عصمت عبد المجيد (1923 – 2013): دبلوماسي مصري، ولد في مدينة الأسكندرية، التحق بكلية سان مارك بالأسكندرية ثم حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الأسكندرية عام 1944، وعلى شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس عام 1951، عمل في عدة مناصب أهمها سفير مصر في باريس عام 1970، وزير الدولة للشؤون مجلس الوزراء بين (1970 – 1972)، سفير ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة لفترة بين (1972 – 1983)، شغل منصب وزير الخارجية بين (1984 – 1991)، ونائب رئيس مجلس الوزراء عام 1985، أنتخب الأمين العام جامعة الدول العربية لفترة بين (1991 – 2001)، له عدة مؤلفات أهمها كتاب (مواقف وتحديات في العالم العربي)، توفي في 21 كانون الأول 2013. للمزيد من التفاصيل ينظر: عصمت عبد المجيد https://ar.wikipedia.org/wiki/

(5) ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212

(6) د.ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/02/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، ردود فعل الدول الخليجية، 29 أيلول 1984.

(7) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الموقف اللبناني، 27 أيلول 1984.

(8) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الوقف العر اقي، 26 أيلول 1984.

(9). د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الوقف السوري، 25أيلول 1984

نددت الحكومة الليبية بالقرار الأردني بأعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وعتبرته يشكل خيانه سافرة... وهو في جوهره أعتراف واضح وصريح بالعدوان الصهيوني، ودعت الدول العربية إلى إعلان مقاطعة شاملة وجماعية للأردن بعد أن قررت عمان أستئناف علاقاتها مع القاهرة[1].

وعلى ضوء ذلك قام الرئيس مبارك بزيارة الأردن في 8 – 12 تشرين الأول 1984، حيث عقد مباحثات مع الملك حسين، وقد صرح الرئيس مبارك إن القرار الأردني يمثل دعوة شجاعة إلى وحدة الموقف ونضال في ظل استيراتيجية السلام وصولاً إلى الهدف المنشود، وخلال المباحثات تم الاتفاق على تشكيل لجنة أردنية – مصرية العليا يرأسها رئيسا الوزراء لكلا البلدين من أجل إقرار أفاق التعاون في جميع المجالات[2].

ازدادت الزيارات بين البلدين من أجل تعزيز التعاون في المجالات كافة، ومن تلك الزيارات توجه ولي العهد الأردني الأمير الحسن ابن طلال[3] بزيارة رسمية إلى مصر تمهيداً لزيارة الملك حسين إلى مصر التي وصلها في 1 كانون الأول 1984، يرافقه رئيس الوزراء أحمد عبيدات حيث أستقبل الملك حسين استقبالاً رسمياً وشعبياً، وصرح الرئيس حسني مبارك تصريحاً رسمياً رحب فيه بهذه الزيارة: " أن شعب مصر أظهر تقديره العارم لما تتحلى به من صفات سلمية ومزايا حميدة في روابطك السياسية والاجتماعية، ومن أبرزها عفة اللسان واحترامك للرأي الأخر مهما اتسعت رقعة الخلاف... إن مصر لاتنسى لك ولأسرتك العربية الأصيلة تاريخاً ناصعاً معاصراً، هو ترجمة صادقة لنضال مستمر من اجل رفعة الإنسان العربي" [4]، كما القى الملك حسين خطاباً أمام مجلس الشعب المصري، وأكد الجانبان حرصهما على إن يكون التعاون بين البلدين نموذجاً لما يمكن إن تصل إليه العلاقات العربية بالتكامل ضمن منظور قومي يستهدف المصلحة العربية العليا [5].

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر في عام 1985، إرتفاعاً ملحوظاً وعلى أعلى المستويات، إذ تكررت الزيارة بين الملك حسين والرئيس مبارك الأمر الذي أنعكس على واقع القضايا العربية ومعالجتها بمساعدة مصر، وهكذا نجد أن العلاقات الأردنية – المصرية سارت بخطى قوية، إذ تنامت اللقاءات بينهما حيث بلغت خلال العام المذكور عشرة اجتماعات إحتضنت عمان منها خمسة إجتماعات، وكانت ثلاثة منها في مصر بينما عقدت قمة أردنية – مصرية في كل من واشنطن وسلطنة عمان، إلى جانب ذلك الاتصالات السياسية التي حدثت بين البلدين التي بلغت (42) اتصالاً ولقاء تم خلالها تشكيل اللجنة العليا المشتركة الأردنية – المصرية كإطار عام للعلاقات بين البلدين تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً، وقد أسفرت اجتماعات تلك اللجنة عن توقيع (22) اتفاقية وبرتوكولا في كافة المجالات[6].

تمثلت العلاقات الأردنية – المصرية في عام 1986 إنموذجاً طيباً لعلاقات مصر مع الدول العربية التي شملت قضايا عربية عامة والقضايا المشتركة بين البلدين، إذ بلغت مجموع اللقاءات بينهما في هذا العام (39) اتصالا ولقاء، كانت (6) لقاءات منها بين الملك حسين والرئيس مبارك أخرها في نهاية كانون الأول 1986، في العقبة والذي جاء عقب تطورين هامين وهما تصاعد حرب المخيمات في لبنان، والثاني هو دعوة مصر للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت، وحاول البلدان إيجاد أرضية مشتركة وقوية للتعاون وتأكيداً على تطابق وجهات النظر بين البلدين وعدم تجميد الموقف أمام مسيرة السلام[7].

(1). د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، وقف ليبيا، 26أيلول 1984

(2) الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5518)، في 12 تشرين الأول 1984.

(3) الحسن بن طلال بن عبد الله (1947 -...): ولد في عمان، أصبح ولي عهد الأردن من عام 1965 – 1999، يعد من المفكرين والاقتصاديين المميزين في الوطن العربي، له حضور متميز في الندوات الفكرية العالمية، أسس الكثير من المعاهد واللجان الأردنية وأشرف على خطط التنمية الخمسية منذ عام 1976 حتى عام 1990، لديه الكثير من النشاطات الأجتماعية والسياسية وكان عضواً في العديد من اللجان المحلية والدولية، لديه مؤلفات عديدة. ينظر: رائد عباس فاضل الشمري، العلاقات الأردنية – البريطانية 1967 – 1979، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية التربية، 2016، ص145.

(4) سليمان موسى، المصدر السابق، ص481-482.

(5) وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والأردن، بداية التضامن العربي، القاهرة، (د. ت)، ص122.

(6) د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/522، مصر زيارات للخارج، لعام 1985.

(7) أسامة الغزالي حرب، مصر والوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1988، ص834-835.

أما فيما يخص الدور الأردني في إعادة العلاقات العربية – المصرية، نجده لم يقف عند حدود عودة العلاقات الأردنية – المصرية، إنما سعت الأردن للتوسط من أجل عودة العلاقات العربية – المصرية وعودة مصر إلى مكانها الطبيعي في الصف العربي، فقد وجه الملك حسين دعوةً إلى الرؤساء والملوك العرب لعقد قمة عربية في عمان لفترة ما بين 8–11 تشرين الثاني 1987، كما سعى ايضاً بجهود حثيثة في تأمين حضور كامل لرؤساء والملوك العرب في هذه القمة والتي أطلق عليها "قمة الوفاق والاتفاق"، وبرز الدور الأردني سواء قبل انعقاد المؤتمر أو أثناء انعقاده وكان هدفه أجراء المصالحات العربية [(1)].

كانت كلمة الأردن في القمة واضحة كان الهدف منها عودة مصر إلى الصف العربي والمصالحة فيما بينها وبين الدول العربية، فقد جاءت كلمة الملك حسين مقننة لذلك بقوله: " ولا أملك إلا إن اتساءل في هذه المجال عن أمر الشقيقة الكبرى مصر، والى متى ستظل بعيدة عنا ونظل بعيدين عنها طالما إن الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربي " [(2)].

أسفرت الجهود الأردنية في القمة إلى نتائج مهمة فيما يخص مصر، فقد تم منح الخيار للدول العربية فيما يخص العلاقات مع مصر، معتبر إن العلاقة الدبلوماسية بين إي دولة عضو في الجامعة العربية وبين مصر عمل من إعمال السيادة تقرره كل الدول وليست من اختصاصات الجامعة العربية[(3)].

كما نجحت الدبلوماسية الأردنية في مؤتمر القمة في هدفها المذكور، إذ لم تلبث تلك الدول أن أخذت تعيد علاقاتها مع مصر واحد بعد أخرى [(4)].

ونشطت الدبلوماسية الأردنية أيضاً بعد قمة عمان وبذلت جهوداً من أجل عودة مصر إلى مؤسسة جامعة الدول العربية، وقبيل انعقاد أجتماع القمة العربية الطارئ الذي دعا إليها الملك المغرب الحسن الثاني[(5)] في الدار البيضاء لفترة من 22–26 أيار 1989، أعلن الملك حسين بأن لابد من مشاركة مصر بهذه القمة واعتبر ذلك مطلباً أردنياً لأنه آن الأوان لعودتها إلى أحضان جامعة الدول العربية [(6)]، كما ربط الملك حسين مشاركة الأردن في هذه القمة وبين مشاركة مصر فيها بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قال: ان دول مجلس التعاون العربي لن تحضر أية قمة عربية لاتحضرها مصر[(7)].

استجابت الدول العربية للمطلب الأردني، وتميز مؤتمر القمة بحضور مصر ممثلة برئيس حسني مبارك بعد قطيعة استمرت منذ عام 1978، وفي أثناء المؤتمر جرت المصالحة بين ألقذافي والأسد من جهة ومبارك من جهة أخرى[(8)].

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي الأردني على إعادة العلاقات العربية – المصرية، إذ توجت السياسة الخارجية الأردنية إلى عودة العلاقات المصرية مع الدول الإسلامية خلال انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع المنعقد في المغرب في 19 كانون الثاني1984 [(9)]، وترئس الوفد الأردني ولي العهد الأمير الحسن ابن طلال حيث سعى الأمير بأجراء عدد من اللقاءات خارج اجتماعات القمة مع الرؤساء الوفود من الأفارقة والأسيويين من أجل تخفيف حدة المواقف إتجاه مصر[(10)]، وقد توجت تلك أللقاءات باتفاق أردني مع بعض الدول الإسلامية على عودة مصر إلى المنظمة الإسلامية، وخلال انعقاد جلسات المؤتمر قدم الوفد الأردني طلباً رسمياً لعودة مصر

(1) بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989، ص10.
(2) علي محافظة، المصدر السابق، ص1067.
(3) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية 1987، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص637.
(4) د.ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل أستئناف العلاقات العربية – المصرية، 11 أيلول 1987.
(5)الحسن بن محمد (1929 – 1999): عاهل المملكة المغربية، ولد في الرباط في 9 تموز 1929، تلقى علومه الأولية في القرآن الكريم في القصر الملكي، بعد دراسة جامعية في كل من الرباط وبوردو في فرنسا حاز في عام 1952 على درجة الماجستير في القانون المدني، وفي 20 آب 1953 نفي مع والده إلى كورسيكا في فرنسا كرد فعل على سياسة الملك الرافضة للتعاون مع القوى الأستعمارية ثم نقل إلى مدغشقر ثم علدة إلى المغرب في تشرين الثاني عام 1955، انتقلت إلية السلطات الرسمية كملك للبلاد في 26 شباط عام 1961 عقب وفاة والده، نجا من عدة محاولات اغتيال أعوام 1971، 1972، 1973، توفي في 23 تموز 1999، إثر نوبة قلبية. للمزيد من التفاصيل ينظر: أكرم نور الدين الساطع، المصدر السابق، ص778.
(6) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص551.
(7) حسن ابو طالب، قمة الدار البيضاء وعودة مصر، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (97)، القاهرة، 1989، ص156.
(8) سليمان موسى، المصدر السابق، ص521.
(9) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4968)، في 18 كانون الثاني 1984.
(10) احمد ابو الحسن، المصدر السابق، ص156.

وباستئناف عضويتها في المنظمة، وخلال جلسة التي طرحت فيها مسألة إعادة عضوية مصر في المنظمة أعلن الأمير الحسن تأييد الأردن لإنهاء تعليق عضوية مصر في المنظمة، وترتب على ذلك بأن عادت مصر إلى المنظمة الإسلامية بأغلبية 32 صوتاً وامتناع 7 دول عن التصويت[1]. وقد رحب الرئيس المصري حسني مبارك بالقرار الذي أتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي الرابع بأرسال لجنة إلى القاهرة لبحث عودة مصر إلى صفوف المنظمة الإسلامية[2]. وأعلنت الحكومة الأردنية من خلال رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات في 31 كانون الثاني 1984، في بيان وزاري أمام مجلس النواب ترحيب الحكومة بفتح أبواب لعودة مصر إلى الساحة العربية والإسلامية [3]. وشهدت العلاقات الأردنية – المصرية تطوراً مهماً وأنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية، اجتماعية واقتصادية، ثقافية وعلمية، دينية واعلامية، بلغت هذه الدرجة من الدفء في المشاعر، والتطابق في الرأي والتماثل في التوجه، والتوحد في النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الإسلامية أو العالمية، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التي تربط بين دولتى الأردن ومصر[4].

المبحث الثاني

القضية الفلسطينية وظلالها الملقى على العلاقات الأردنية – المصرية 1982- 1991

المطلب الأول

العلاقات الأردنية – المصرية خلال الحوار الأردني الفلسطيني 1982-1988.

لم تكن القضية الفلسطينية بإبعادها المختلفة قد أخذت طريقاً مستقلاً عن التأثير على العلاقات داخل المحيط العربي، بل العكس من ذلك فقد شكلت القضية المركزية لدى الشعوب العربية، إذ تسارعت حكوماتها إلى حمل لواء تلك القضية لنلحظ تزايد التجاذب بينها من حين إلى أخر، ولم تكن العلاقات الأردنية – المصرية بمعزل عن ذلك، بل كانت تلك القضية تشكل ركيزة ألقت بظلالها على تلك العلاقات، وهذا يرجع إلى مرجحات عدة منها[5]:

1- اشتراك الأردن ومصر في النزاع العربي مع الكيان الصهيوني بصورة مباشرة كونهما دولتين متاخمتين في حدودهما "لفلسطين المحتلة" مما يجعلهما متماثلين في الأمر مع الفلسطينيين أنفسهم.

2- التداخل المكاني والسكاني بين الأردن والفلسطينيين لاسيما ما يتعلق منها بالضفة الغربية، وانعكاس ذلك على الوضع الداخلي والخارجي للأردن على امتداد السنوات، زيادة على العلاقات الإدارية التي تربط مصر بقطاع غزة من حيث إشراف الأولى عليها.

ووفقاً لذلك فقد ارتأينا إن نفرد مبحثاً خاصاً لبيان تلك الآثار وعلى مطلبين، يختص الأول منهما في بيان معالم المرحلة المحصورة بين 1982-1988، إما المطلب الثاني فيختص في المرحلة الثانية والمتعلقة بالحدث الأبرز المسمى "فك الارتباط".

المطلب الأول

مراحل الحوار الأردنية – الفلسطينية 1982 – 1988.

شهد الحوار الأردني- الفلسطيني محادثات مكثفة في الفترة مابين تشرين الأول 1982- ونيسان 1983، بغرض التوصل إلى صيغة ثنائية تشكل نواة لصيغة عربية أوسع لكي تستفيد من مشروع الرئيس الأمريكي ريغان الذي أعلنه في 11 أيلول 1982[6].

يمكن تلخيص مشروع ريغان بالنقاط الأتية[7]:

1- التأكيد على أن مبدء الانسحاب في قرار مجلس الأمن رقم (242) ينطبق على كافة الجبهات مع الكيان الصهيوني.

(1) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4970)، في 20 كانون الثاني 1984.
(2) الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5254)، في 22 كانون الثاني 1984.
(3) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4981)، في 31 كانون الثاني 1984.
(4) بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، المصدر السابق، ص14.
(5)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص81 -109. فيصل عودة الرفوع، العلاقات الأردنية – المصرية " 1952 – 1970 "
(6) الأردن (جريدة الرسمية)، العدد (3064)، في 28 شباط 1982.
(7) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الغزو الأسرائيلي للبنان، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (55)، 1983، ص39-40 ؛ منير الهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1985)، دار الجليل للنشر، عمان، 1986، ص217.

2– دعوة الكيان الصهيوني إلى تجميد إقامته مستوطنات جديدة.

3– أعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحكم الذاتي بحيث لايتعارض مع متطلبات الأمن للكيان الصهيوني.

4– عدم تأييد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم تأييد بسط السيادة الصهيونية عليها.

5– بقاء القدس موحدة.

تشابهت المواقف الأردنية والمصرية وموقف منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المبادرة فقد أعلنت الأطراف الثلاثة عن وجود بعض الايجابيات في هذه المبادرة مع وجود بعض الملاحظات عليها [1]، أما الوقف الصهيوني منها وعلى الرغم من مزايا المشروع من وجهة نظرها فأنها رفضته بشدة لأنها لا تريد تجميد بناء المستوطنات جديدة ولا ترغب بإعطاء الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين [2].

جاءت تلك المبادرة منسجمة مع توجهات مشروع السلام العربي المقر في قمة الثاني عشر في فاس المنعقدة ما بين 6–9 أيلول 1982، حيث ساهمت القمة في إسراع الأردن والمنظمة التحرير الفلسطينية في صياغة سياسة مشتركة من أجل إيجاد طريقة ملائمة لحل القضية الفلسطينية[3]، ونتج عن ذلك وضع مسودة أتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات[4]، وقد أعلنت الحكومة الأردنية في بيان لها في 10 نيسان 1983، عن احترام الأردن لقرار منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني [5].

ونتيجة لهذا القرار الأردني أجتمع مجلس الثوري لحركة فتح في تونس بتاريخ 11 كانون الثاني 1984، وأتخذت اللجنة المركزية لحركة فتح قرار بتشكيل لجنتين برئاسة ياسر عرفات لصياغة شكل الحوار مع كل من الأردن ومصر[6].

شهدت هذه المرحلة تحركاً مكثفاً من قبل الحكومة المصرية باتجاه الأردن حيث زار الرئيس مبارك الأردن في 8 تشرين الأول 1984 [7]، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها الرئيس مبارك إلى الأردن بعد توليه الرئاسة وأول زيارة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وخلالها تم التباحث مع الملك حسين على أمور عديدة منها زيادة التعاون بين البلدين بكافة المجالات، ومناقشة القضية المركزية الأمة العربية هي القضية الفلسطينية[8].

نتج عن تلك المباحثات بين الملك حسين والرئيس مبارك عن تجدد المباحثات الأردنية – الفلسطينية، إذ جاء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشر المنعقد في عمان لفترة من 22– 29 تشرين الثاني 1984، حيث أقر المجلس سياسة مرنة فيما يخص العلاقات مع مصر والأردن 'كما تعهد بدراسة مقترحات الملك حسين الخاصة بمسألة التحرك الأردني – الفلسطيني آذنا لياسر عرفات من الاستمرار في محادثاته مع الملك حسين[9].

وخلال انعقاد المجلس المذكور أكد ياسر عرفات في خطابه أمامه أهمية قيام مصر بدورها الطليعي والطبيعي ضمن الأمة العربية مضيفاً إن مصر قد أكدت من خلال نضالها على عدة جبهات أنها جزء لايتجزأ من الأمة العربية وعليها واجبات ولها حقوق، وأن المفهوم الأردني حول مصر والعلاقات مع شعبها قريب من مفهوم منظمة التحرير الفلسطينية [10].

ونتيجة لتلك التطورات السياسية بين الأردن والمنظمة التحرير من جهة وبين الأردن ومصر من جهة أخرى، ومن اجل زيادة التعاون بين الأردن ومصر قام الملك حسين بزيارة القاهرة في 1 كانون الأول 1984، واعتبرت تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها

(1)علي محافظة، المصدر السابق، ص672.

(2) رولان داراس، الحسين حياة على الحافة تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص141.

(3) الثورة (جريدة)، العراق، العدد (4499)، في 11 أيلول 1982.

(4) ياسر عرفات (1929 – 2004): ولد في القاهرة في 24 آب 1929، وهو مؤسس حركة فتح وزعيمها ورئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للثورة الفلسطينية، عمل على كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، توفي عام 2004. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال الشويخ، محاكمة مشاهير السياسة، ط1، أطلس للنشر، القاهرة، (د. ت)، ص65-83.

(5) احمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها وحاضرها ومستقبلها)، المطابع العسكرية، عمان، 1998، ص332.

(6) الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5243)، في 11 كانون الثاني 1984.

(7) سميح شبيب، العلاقات الفلسطينية – المصرية، شؤون فلسطين (مجلة)، العدد (162-163)، بيروت، 1986، ص88.

(8) مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد ابو غيدا، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص675.

(9) احمد عبد الرحيم الخلايلة، المصدر السابق، ص332.

(10) مديحة المدفعي، المصدر السابق، ص233.

الملك حسين إلى القاهرة منذ تشرين الثاني 1977، وفي الخطاب الذي ألقاه الملك أمام مجلس الشعب المصري أكد الملك على المبادئ الأساسية للأردن إزاء تحركه باتجاه السلام والتي أعلنها في خطابه إمام مجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشر المنعقدة في عمان والتي قوبلت بالتأييد من الرئيس مبارك[1].

عقبت الحكومة المصرية على الاتفاق الأردني – الفلسطيني بأنه يعد تطوراً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وان أهمية هذا الإتفاق يستند إلى إطار القانوني ومضمونه السياسي والجزائي فهو معبر عن الإرادة المستقلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انه ينطلق من روح قرارات العربية والدولية لتحقيق التسوية وإنهاء الاحتلال وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير ضمن اتحاد كونفدرالي مع الأردن، وفي أعقاب إعلان الاتفاق طرح الرئيس مبارك مقترحات لتحريك العملية السلمية وتمحورت في ثلاثة نقاط[2]:

1- إن مصر تفضل إن يتم إجراء حوار مباشر بين وفد أردني فلسطيني مشترك والولايات المتحدة الأمريكية كبداية لجولة ثانية يشترك خلالها الجانب الصهيوني في الحوار بمشاركة أو عدم مشاركة مصر.

2- إن المنظمة يجب إن تتعاون مع الأردن لاختيار عناصر معتدلة تشترك في الوفد.

3- إن من المهم إجراء حوار مباشر مع الكيان الصهيوني من جهة والوفد الأردني الفلسطيني المشترك من جهة أخرى يعقبه مؤتمر دولي.

شهد عام 1985 زيارات متتالية بين الأردن ومصر، حيث قام الملك حسين بزيارة مصر ولقاء الرئيس حسني مبارك في الغردقة في آذار 1985، وتم الاتفاق على قبول مقترحات الرئيس مبارك لتحريك العملية الحوار السلمي للقضية الفلسطينية، وقد دعا الأخير الإدارة الأمريكية رسمياً إلى إقامة حوار مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وذلك إثناء الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في منتصف آذار 1985، متوجها بعدها إلى الأردن بعد عودته من الولايات المتحدة لبحث نتائج الزيارة مع الملك حسين[3]. وقبيل زيارة الملك حسين إلى الولايات المتحدة توجه إلى القاهرة في أيار 1985، لمراجعة المواقف المشتركة بين الدولتين، وخلال لقاء الملك حسين بالرئيس مبارك بدا إنهما يتفقان في وجهة النظر حول التحرك الأردني – الفلسطيني المشترك بوصفه يمثل فرصة يجب على الجميع استثمارها لإيجاد سلام عادل في المنطقة، وان على الولايات المتحدة تحديداً إن تقابل خطوة الملك حسين بخطوة ايجابية مماثلة وان تتحلى بقدرة أكبر من المرونة في تقبل فكرة الحوار الأردني – الفلسطيني المشترك مع الكيان الصهيوني [4].

نتج عن زيارة الملك حسين إلى واشنطن في تشرين الثاني 1985، ومباحثاته مع المسؤولين الأمريكان تقبل فكرة الملك حسين بإقامة مؤتمر دولي لحل النزاع العربي – الصهيوني، وعليه طرح المسؤولين الأمريكان الشروط الآتية من أجل عقد المؤتمر الدولي هي[5]:

1- يدعى إلى عقد المؤتمر الدولي من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة وبرعايتها.

2- يدعى للمؤتمر بالإضافة لأطراف النزاع الدول الدائمة العضوية في مجلي الأمن.

3- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن الدولي رقم(242) و(338).

بعد عودة الملك حسين من واشنطن أطلع عرفات على نتائج مباحثاته وأبلغه إن المطلوب من المنظمة إن تعلن قبولها لقرارين مجلس الأمن رقم (242) و(338)، وقبول مبدئي في المشاركة في التفاوض مع الكيان الصهيوني كشرط لدعوتها للمؤتمر الدولي، إلا إن القيادة الفلسطينية رفضت الاعتراف بقرارين مجلس الأمن رقم (242) و(338)[6].

(1) وزارة الأعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والأردن، بداية للتضامن العربي، القاهرة، (د.ت)، ص106.

(2)عمرو هاشم ربيع، الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي 1981-1987، شؤون فلسطينية (مجلة)، العدد (230-231)، بيروت، 1992، ص38.

(3) علي الدين هلال، مصر والعرب، التقرير الاستراتيجي العرب 1985، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1986، ص368.

(4) علي الدين هلال، المصدر نفسه، ص369.

(5) عمرو هاشم ربيع، الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي 1981-1987، شؤون فلسطينية (مجلة)، العدد (230-231)، بيروت، 1992، ص38.

(6) سليمان موسى، المصدر السابق، ص486-487.

بعد إن فشلت الجهود الأردنية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة مؤتمر دولي، ومغادرة ياسر عرفات الأردن واصرارة على موقفه، تبنى الأردن سياسة سلبية اتجاه المنظمة[1]، وأعلن الملك حسين في 19 شباط 1986، إنهاء العمل باتفاق عمان المعقود بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، واضعاً اللوم على المنظمة في عدم تقدم المحادثات مع الولايات المتحدة وإضاعة الفرصة في استعادة الضفة الغربية ورفض المنظمة الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338)[2].

سعت الحكومة المصرية بالاتصال بالجانبين الأردني والفلسطيني من أجل رأب الصداع ومواجهة الموقف والإبقاء على قوة الدفع لعملية التسوية، لذا صرح وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد بأن اتصالات على أعلى مستوى جرت بين القاهرة وعمان لتقريب وجهات النظر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية [3].

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الحكومة الأردنية للدخول بمفاوضات منفردة مع الكيان الصهيوني وبالاعتماد على عناصر فلسطينية محلية لا تتعاطف مع منظمة التحرير، إلا إن الملك حسين رفض الدخول في أية مفاوضات منفردة وإصراره على التمسك بفكرة عقد مؤتمر دولي بأشراف الأمم المتحدة بغية إيجاد حل للمشكلة، وقد سانده الرئيس مبارك على الرغم من ارتباط بلاده بمعاهدة صلح مع الكيان الصهيوني والضغوطات الأمريكية التي كانت تمارسها واشنطن على القاهرة[4].

توجه الملك حسين لزيارة القاهرة في 20 آذار 1986، وناقش مع الرئيس مبارك حول مسألة التباعد الأردني – الفلسطيني وإعادة العمل باتفاق عمان، وفي 24 من الشهر نفسه، زار ياسر عرفات القاهرة في إطار محاولة مصر إعادة استئناف الحوار والتنسيق الأردني – الفلسطيني وصرح الرئيس مبارك انه إذا حدث سوء تفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فأن ذلك لا يعني إطلاقا إن كل شيء قد انتهى ومؤكداً إن مبادرة الملك حسين واتفاق عمان مازالا قائمين، لذا انطلقت رؤية مصر مشاركة بذلك رؤية الأردن بأن على المنظمة إن تبحث بالاعتراف بقراري مجلس الأمن (242) و(338) مقابل اعتراف الكيان الصهيوني بحق تقرير المصير، إلى جانب قبول المنظمة للحضور المؤتمر الدولي[5].

على الرغم من التفاعلات الأردنية المصرية اتجاه القضية الفلسطينية خلال عام 1987، إلا إن المجلس الوطني الفلسطيني اتخذ قراراً بإلغاء الاتفاق الأردني – الفلسطيني في اجتماعهم في الجزائر لفترة من 16–20 نيسان 1987، الإ إن مصر استمرت في طلبها من المنظمة إن لا تتخلف عن الركب على الرغم من تجميدها الاتفاق[6].

ردت الحكومة الأردنية على لغاء الاتفاق من قبل المنظمة بتمسكها بما فيه، مؤكدة أن ما تضمنه الاتفاق من مبادئ ستظل النبراس الذي يهتدي به الأردن في مساعيه الجادة المتواصلة على الصعيدين القومي والدولي نحو تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة[7].

استمر التنسيق الأردني – المصري بشأن جهود التسوية وإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني فقد زار الملك حسين مصر في 12 أيار 1987، لبحث نتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ولزيادة التعاون بين البلدين وقد توجه الرئيس مبارك لزيارة الأردن في 3 حزيران 1987، وتم التباحث مع الملك حسين حول اتخاذ رأي مشترك في اتصالات الأردنية والمصرية مع الإطراف العربية والدولية للوصول إلى موقف محدد، وفي 4 أيلول 1987، التقى الرئيس مبارك الملك حسين في القاهرة في إطار تنسيق الجهود لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وشملت أيضا مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، والخلافات بين مصر والمنظمة من جهة والأردن والمنظمة من جهة أخرى[8].

(1) سعد ابو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص244.
(2) طارق جميل العاص، دبلوماسية السلام الأردنية 1967-1995، (د.ن)، عمان، 1996، ص216.
(3) احمد شاهين، التنسيق الأردني – الفلسطيني إنقطاع ام قطيعة، شؤون فلسطينية، العدد (156-157)، بيروت، 1986، ص124.
(4) مصطفى كركوتي ، أوربا والعرب من إعلان البندقية الى بيان بروكسل، الباحث العربي (مجلة)، العدد (60)، لندن، 1987، ص125.
(5) أسامة الغزالي حرب، مصر والوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1988، ص450.
(6) بطرس بطرس غالي، منجزات الدبلوماسية المصرية في عام 1987، المصدر السابق، ص11.
(7) سليمان موسى، المصدر السابق، ص487.
(8) أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق، ص385.

تميزت التفاعلات الأردنية – المصرية خلال عام 1987، بالنمط التعاون حوله المسألة الفلسطينية، كما كان للأردن دوراً واضحاً في إعادة العلاقات مصر بالدول العربية بعد قرار مؤتمر قمة في عمان المنعقد في الفترة من 8 – 11 تشرين الثاني 1987، والتي عرفت (بالقمة الوفاق و الاتفاق)[1].

المطلب الثاني

قرار فك الارتباط وأثره على العلاقات الأردنية– المصرية.

أعلن الملك حسين قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين الشرقية والغربية في 31 تموز 1988، بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين، وأربعة عشر عاما من قرار الرباط، وستة أعوام من قرار قمة فاس، والتي أجمعت كلها على قيام دولة فلسطين مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كأساس من أسس التسوية السلمية [2].

لم يكن قرار فك الارتباط نتيجة للتفاهم الأردني – الفلسطيني رغم إن الكثير من الفلسطينيين فوجئوا بهذا القرار إلا أنهم أيضاً إعتبروه مكسباً، أما الأردن فأن حيثيات قرار الملك حسين بالفصل والتي وردت في خطابه في 3 تموز 1988، توضح ذلك بقوله: " إن هنالك توجهاً فلسطينياً وعربياً عاماً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهة أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها " [3]، ثم جاءت خطوة قرار الحكومة الأردنية في 28 تموز 1988، بإلغاء خطة التنمية في الضفة الغربية وجاء في بيان مجلس الوزراء أن ذلك القرار اتخذ في نطاق العمل على إبراز الهوية الفلسطينية ولتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها ولإزالة الشكوك حول الموقف الأردني[4]، كما اتخذ هذا القرار بدوافع الحفاظ على المصالح القومية الأردنية حيث لم يرغب الأردن أن تحل مشكلة فلسطين بالطريقة الصهيونية على حساب الكيان الأردني، وذلك لتزايد التطرق إلى فكرة (الترانسفير) الوطن البديل التي كانت تتردد بكثرة في ذلك الوقت[5].

وجاء قرار فك الارتباط نتيجة ظروف واعتبارات عديدة أبرزها[6]:

1–اعتبار أردني: إذ أن لدى الأردنيين رغبة في فك الارتباط بين الضفتين ولا مانع من وجود علاقة جديدة وإطار جديد يجمع الشعبين بعد أن يستكمل الشعب الفلسطيني مؤسساته الدستورية بشرط أن تكون الرغبة في الاتحاد صادر من الشعب بعيداً عن إي ضغوطات.

2– اعتبار فلسطيني: متمثل في رغبة المنظمة في موقفها في التمثيل المستقل.

3– اعتبار عربي: إذ لعبت الدول العربية دورا كبيرا في مستقبل القضية الفلسطينية.

4– اعتبار دولي: إذ سعت الأمم المتحدة إلى تنفيذ قرارها بشأن إنشاء دولتين دولة يهودية ودولة عربية ولأيتم ذلك إلا من خلال فك الارتباط بين الكيانين الأردني الفلسطيني.

أفرزت عملية فك الارتباط نتائج منها[7]:

1– الاستقلال في الأمور الإدارية والقانونية بين الأردن وفلسطين إذ برزت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مستقل عن الأردن في المحافل الدولية.

2– إقامة السفارة الفلسطينية في الأردن ومكتب تمثيل الأردن في غزة.

3– بروز عدة خيارات أمام الشعب الفلسطيني لتحديد شكل العلاقة التي تربط الدولة الأردنية بالكيان الفلسطيني.

(1) حسن ابو طالب، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970 – 1981، المصدر السابق، ص155،
(2) طارق خوري، الديمقراطية،هوية،التحدي، (د.ن)، عمان، (د.ت)، ص29.
(3) سعيد التل، العلاقات الأردنية – الفلسطينية، الندوة (مجلة)، المجلد السادس، العدد (2)، عمان، 1995، ص24.
(4) عدنان ابو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1999، ص188.
(5) زياد ابو عمرو، العلاقات المستقبلية بين النظامين السياسي في فلسطين والأردن، التعاون في مجال العلاقات السياسية " وجهة نظر فلسطينية "، الندوة (مجلة)، المجلد السادس، العدد (1)، عمان، 1995، ص11.
(6) احمد ابو كمال أبو بكر، الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (94)، القاهرة، 1988، ص198-199.
(7) ايمن السيد عبد الوهاب، المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989، ص161.

رأت الحكومة المصرية أن قرار فك الروابط القانونية والأدارية مع الضفة الغربية يعتبر أهم وأخطر القرارات العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ عام 1948[1].

أزداد التنسيق الأردني – المصري خلال عام 1988، إذ بلغت الزيارات المتبادلة على مستوى القمة ثماني زيارات بدءاً بزيارة الرئيس مبارك إلى الأردن ولقاءه بالملك حسين في العقبة في 15 كانون الثاني 1988، وتوجه الملك حسين إلى القاهرة، وفي 12 آذار 1988، وكان إلقاء الثالث والرابع في عمان والقاهرة في 15 نيسان، و10تموز 1988، تم التطرق خلال هذه القمم إلى المزيد من التعاون في كافة المجالات ومناقشة القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية، وعودة التعاون بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد القرار الأردني فك الارتباط تم لقاء الطرفين في الإسكندرية في أيلول 1988، وشهدت العاصمة البريطانية لندن لقاء الملك حسين بالرئيس مبارك[2].

وقد توجه بعدها الرئيس مبارك وبرفقته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لزيارة الأردن وتم لقاء بالملك حسين في العقبة في 23 تشرين الأول 1988، ويعتبر اللقاء الأول الذي يجمع بين الملك حسين وياسر عرفات بعد قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية [3]. أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة التي عقدت في الجزائر في 15 تشرين الثاني 1988، اعترافهم بالقرار رقم (242) في سياق بيان سياسي يعلن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، لتبادر الأردن ومصر مباشرة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس[4].

المبحث الثالث

العلاقات الأردنية – المصرية في ظل مجلس التعاون العربي و حرب الخليج الثانية 1988– 1991.

عملت الأردن دوماً على استغلال الظروف والمناخ السياسي الإقليمي لتوجد لها مرتكزاً ومحوراً في المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء مستغلة وجودها الجغرافي وحدودها الممتدة في منطقة مشحونة بالنزاعات والاصطفافات، بيد أن رسم ذلك الدور لها وما تجنيه من منافع اقتصادية وسياسية لايمكن أن يكون دون الارتكاز في بنائه على دول آخرى تتمتع بنفوذ قد يتفوق على مكانة الأردن نفسها، وقد تحقق لها ذلك من خلال طرحها فكرة إنشاء مجلس تعاون بين عدد من الدول العربية ليستقر بعدها تأسيس " مجلس التعاون العربي " إلا إن سعيها لتكوين ذلك المجلس ورغبتها في قطف ثماره سرعان ما أفل نجمه واضمحل وجوده بفعل حرب الخليج الثانية وانشقاق دول في موقفهم متباين في اصطفافاتهم، لذا ستكون دراستنا في هذا المبحث منطلقة من مرتكزين أساسيين شكل كل واحد منها مطلباً في الدراسة المذكورة، أولهما تشكيل مجلس التعاون العربي وعضوية الأردن ومصر فيه، بينما المطلب الثاني حرب الخليج الثانية وآثارها على العلاقات الأردنية – المصرية.

المطلب الأول

تشكيل مجلس التعاون العربي وعضوية الأردن ومصر فيه.

ولدت فكرة تأسيس مجلس التعاون العربي في العاصمة عمان في صيف 1988، خلال المناقشات التي دارت في منتدى الفكر العربي فقد قدمت الأردن ورقة عمل لإنشاء مجلس التعاون العربي ليضم بالإضافة لها دول مصر العراق واليمن وقد تضمنت الورقة الفوائد التي تجنيها تلك الدول من هذا المشروع[5].

صرح الملك حسين في 9 كانون الأول 1988، عن شكل تعاون يضم كياناً معيناً جرى الحديث حوله مع العراق ومصر واليمن وسوريا ودول عربية أخرى[6].

(1) بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، المصدر السابق، ص10.
(2) بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989، ص14.
(3) سليمان موسى، المصدر السابق، ص507.
(4) أمين السيد عبد الوهاب، المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989، ص87.
(5) سليمان زيدان النداوي وعصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي: المدخل وفلسفة العمل، (د.ن)، بغداد، 1989، ص30.
(6) الدستور (جريدة)، الأردن، العدد(7653)، في 9 كانون الأول 1988.

وقد تزامن التوقيع على هذه الأتفاقية مع إعلان قيام اتحاد المغرب العربي بين خمسة دول " المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا "، وليعكس ذلك تطوراً كبيراً في شكل العلاقات العربية – العربية[1].

ويمكن لكلا الدولتين الأردن ومصر جني فوائد عديدة من استكمال المشروع المذكور، فبالنسبة للأردن فإن اقامة هذا المشروع يعني تشكيل قوة عربية مشتركة قادرة على مواجهة الخطر الصهيوني وإفشال المشروع الصهيوني الأمريكي الهادف إلى إقامة الوطن البديل للفلسطينيين على أرضه، بالإضافة إلى فتح الأسواق الدول العربية الداخلة في هذا مجلس لصادراتها واستيعاب الفائض من قوته العاملة في العراق واليمن. أما فائدة مصر بالانضمام إلى هذا مجلس فهي كانت بحاجة إلى الخروج من العزلة التي فرضتها عليها معاهدة كامب ديفيد، والتحرر من التبعية الاقتصادية للغرب، وحل مشاكل الاقتصادية الداخلية[2].

أن الإحداث التي ظهرت بعد معاهدة كامب ديفيد المتمثلة بالحرب العراقية – الإيرانية، والغزو الصهيوني للبنان قد زادت من العلاقات الثنائية بين الدول الأربع وتطورت بصورة تشجع على إنشاء مجلس التعاون العربي، حيث نمت العلاقات الأردنية – المصرية مما شجع الأردن إلى اتخاذ قرار بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1984، واعتبر الأردن أول الدول العربية التي إعادة العلاقات مع مصر، نتيجة التطور في العلاقات عامة تم تأليف لجنة أردنية – مصرية عليا مشتركة للتنسيق والتعاون بين البلدين، وتم الاتفاق على ربط المشرق العربي بأفريقيا العربية، وكذلك تم تأسيس " الجسر العربي للملاحة "سنة 1987' بين الأردن والعراق ومصر، وهذا ما شجع تلك الدول على إقامة مجلس التعاون العربي بينها[3].

عقد رؤساء الوزراء للدول الأربع اجتماعاً في عمان لفترة من 13–14 شباط 1989، تم خلال تلك الاجتماعات مناقشة أهداف وآلية عمل المجلس ومراجعة نصوص النظام الأساسي للمجلس، وتم الاتفاق على أقرار مشروع الاتفاقية الأساسية لإنشاء المجلس[4]، ليعقبها اجتماع آخر في بغداد في 16 شباط 1989، ليتم التوقيع فيها على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، أسهم تأليف المجلس المذكور إلى التقارب الدول الأعضاء في المجلس من منطلقات سياسية وتوجهات استيراتيجية في وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات السياسية والاقتصادية المشتركة[5].

تضمنت نصوص الاتفاقية على أن تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه وتتم الموافقة على الانضمام إلى المجلس بإجماع الدول الأعضاء، أما تشكيلات المجلس فقد اشتملت على الأتي[6]:

1–الهيئة العليا: وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء.

2– الهيئة الوزارية: تتألف من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم.

3– الأمانة العامة: مقرها عمان ويرأسها أمين عام.

بعد قيام المجلس التعاون العربي بثلاثة أشهر، وقبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئ في المغرب المنعقد للمدة من 23–26 أيار 1989، طالب الملك حسين بعودة مصر الى الصف العربي والمشاركة في هذه القمة، واعتبر ذلك مطلباً أردنياً بل ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قال: " أن دول مجلس التعاون العربي لن تحضر أية قمة عربية لا تحضرها مصر"[7].

عقد مجلس التعاون العربي اجتماعا للهيئة العليا للمجلس في الإسكندرية المنعقد لفترة من 15–16 حزيران 1989، أسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع عدة اتفاقيات في مختلف المجالات، كما إجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون العربي في عمان يومين 20–21

(1) نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وافاق المستقبل، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (96)، القاهرة، 1989، ص156.
(2) سليمان زيدان النداوي وعصام محمد حسون، المصدر السابق، ص33.
(3) رابح رتيب، مجلس التعاون العربي وامكانيات التكامل الاقتصادي، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (97)، القاهرة، 1989 ، ص72-76.
(4) بطرس غالي،سيرة الدبلوماسية المصرية في عام 1989، السياسة الدولية (مجلة) العدد (99)، القاهرة، 1990، ص18.
(5) الثورة (جريدة)، العراق، العدد (6838)، في 15 شباط 1989.
(6) رابح رتيب، المصدر السابق، ص77.
(7) حسن ابو طالب، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970 – 1981، المصدر السابق، ص156.

تموز 1989، تم الاتفاق على عقد ثلاثة اجتماعات لوزراء خارجية المجلس خلال السنة، وقد استضافت اليمن اجتماع الهيئة العليا لفترة من 25–26 أيلول 1989، تقرر في هذا الإجتماع على توقيع إتفاقيات عديدة جديدة بين دول أعضاء المجلس[1].

من منجزات السنة الأولى لإنشاء المجلس تم عقد ثلاثة اجتماعات للهيئة العليا وثلاثة اجتماعات للهيئة الوزارية وعقد أربعين اجتماعاً وزارياً أسفر عن توقيع ثلاثة عشر اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات بين دول الأعضاء[2].

شهد العام الثاني لعمر المجلس التعاون العربي عن عقد اجتماعاً واحد للهيئة العليا المنعقد في عمان في شباط 1990، وعقد أثنى عشر اجتماعاً وزارياً، وخلالها تم التوقيع على أحدى عشر اتفاقية تهدف إلى التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجالات متعددة، وربما كان العمر القصيروراء محدودية الانجازات التي حققها مجلس التعاون العربي وذلك بسبب انهياره بعد دخول العراق الكويت في 2 أب 1990، وانقسام أعضاء المجلس في الرؤية حول الحل لهذه المشكلة[3].

المطلب الثاني

حرب الخليج وآثارها على العلاقات الأردنية – المصرية

خرج العراق بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية منهكاً ومثقلاً بالديون الخارجية التي قدرت 60 مليار دولار وأمامه تحديات كبيرة لإعادة بناء اقتصاده، ففي مطلع سنة 1989 بدأت بوادر أزمة سياسية بين العراق والكويت حول الخلاف على أسعار النفط، وخلال لقاء بين الرئيس العراقي والملك السعودي في حفر الباطن في 27 آذار 1990، شكا الرئيس العراقي للملك السعودي من زيادة الكويت إنتاجها من النفط أدى إلى انخفاض أسعار النفط، إلاإن الحكومة الكويتية لم توقف الزيادة في إنتاجها من النفط [4].

عقدت القمة العربية الاستثنائية في بغداد لفترة ما بين 28 – 30 أيار 1990، حيث اتهم العراق الدول الخليجية بأنها تشن حرباً اقتصادية عليه من خلال زيادة أنتاجها من النفط وهو ما أدى إلى انخفاض في مستوى أسعار النفط العالمية مطالباً الكويت بدفع عشرة مليارات دولار تعويضاً عن النفط المباع من حقول النفط العراقية، وإلغاء ديون الدول الخليجية على العراق[5].

أرسلت الحكومة العراقية رسالة وجهتها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في 15 تموز 1990، أتهم الكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها من أنتاج النفط، مما سبب إلى أغراق السوق البترولية بما يزيد عن إحتياجاتها وبالتالي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق[6].

صرح الرئيس العراقي في 17 تموز 1990، اتهامه للكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بأنها تجاوزتا الحصص المخصصة لهما من منظمة أوبك مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط محذراً من أن عدم تعديل تلك السياسة يعني وجوب اتخاذ فعل مؤثر يعيد الحقوق المغتصبة إلى أهلها[7].

سعت حكومتا الأردن ومصر إلى تطويق الأزمة بين الدولتين سلمياً فأجرى الملك حسين اتصالاً هاتفياً بالرئيس مبارك في 22 تموز 1990، وفي اليوم التالي سافر الملك حسين إلى مصر والتقى الرئيس مبارك في الإسكندرية ودعاه إلى التدخل لحل الأزمة صفته رئيساً لمجلس التعاون العربي إلا إن مبارك لم يرى في هذه الأزمة إي خطر، وصرح للصحفيين أن النزاع بين العراق والكويت مجرد سحابة صيف عابرة، وفي حين كان للملك حسين رأي مختلف معلناً أن الأزمة خطرة وتحتاج إلى تحرك سريع ومساع جدية، وخلال المباحثات بين الملك حسين والرئيس مبارك تم الاتفاق على أن يزور الملك حسين بغداد والكويت للحيلولة دون انفجار الأزمة[8].

(1) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص243.
(2) وزارة الاعلام الأردنية، مجلس التعاون العربي مسيرة عام من الخير والعطاء، (د.ن)، عمان، 1990، ص24.
(3) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989-1999، المصدر السابق، ص244.
(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص240-255.
(5) ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الوحدة الأوربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(106)، القاهرة، 1991، ص95.
(6)عطية حسين افندي، الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (104)، القاهرة، 1991، ص49.
(7) فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص10.
(8) علي محافظة، الديقراطية المقيدة حالة الأردن 1989-1999، المصدر السابق، ص149- 251.

نفذ الرئيس العراقي تهديده حيث اجتازت القوات العراقية الحدود الكويتية في فجر 2 آب 1990، لتحتلها خلال ساعات، ومن جانبه سعى الملك حسين إلى تطويق الأزمة حيث قام بزيارة القاهرة في اليوم نفسه ولتقى الرئيس مبارك في الإسكندرية وتم الاتفاق بأن تؤجل الجامعة العربية إصدار إي قرار يتعلق بدخول العراق للكويت إلى ما بعد نجاح أو فشل مهمة الملك حسين في بغداد، وأن على الملك أن يستوضح موقف القيادة العراقية من اقتراحين تم الاتفاق عليهما بين الملك حسين والرئيس مبارك أولهما التزام العراقي بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة، وثانيهما موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغر في جدة لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقي – الكويتي[1].

توجه الملك حسين إلى بغداد في 2 آب 1990، وتم عقد اجتماع مع الرئيس العراقي حيث اتفق على انسحاب القوات العراقية من الكويت، وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قراراً بالإنسحاب من الكويت شريطة أن لا تصدر أية دولة عربية قرار يدين العراق[2].

وبناءً على طلب المقدم من دولة الكويت إنعقد مجلس وزراء الخارجية العرب في دورة غير عادية في القاهرة في 3 آب 1990، وخلال هذا الاجتماع تم إصدار بيان بإدانة الغزو العراقي على الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته، وذلك بأغلبية أربعة عشر صوتا من آصل واحد وعشرين صوتاً، إلى جانب ذلك أصدرت الحكومة المصرية بياناً أدان الغزو العراقي للكويت، وفي اليوم نفسه وصل الملك حسين إلى عمان وإتصل بالرئيس مبارك وأبلغه بالاتفاق الذي تم مع القيادة العراقية كما عبر عن آسفة من البيان المصري[3].

برر الرئيس المصري مبارك صدور بيان إدانة العراق بان نتائج زيارة الملك حسين لبغداد كانت مقصورة على موافقة العراق على حضور القمة المصغرة في جدة دون أن يتم الاتفاق على انسحابه من الكويت وعودة الشرعية[4].

كانت مبررات الحكومة الأردنية بعدم الموافقة على قرار وزراء الخارجية العرب بإدانة العراق يعود إلى[5]:

1- عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية.
2- تفسخ الصف العربي.
3- الوعي العام لنتائج الدمار ستلحقه الحرب تتجمع فيها قوى العالم العسكرية العظمى ضد بلد عربي.
4- الدمار البيئي الذي ستحدثه حرب بهذا الحجم.

أنعقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في 10 آب 1990، أصدر المجتمعون من الملوك والرؤساء العرب في البيان الختامي للقمة الطارئ على التأكيد على قرار وزراء خارجية العرب في القاهرة الصادر في 3 آب 1990، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 4 آب 1990، والتأكيد الألتزام بقرارات مجلس الأمن رقم (660) في 6 آب 1990 ورقم (661) في 6 آب 1990 ورقم (662) في 9 آب 1990، بإدانة الغزو العراقي على الكويت، وتم الموافقة على هذا القرار بثلاثة عشر دولة واعتراض العراق وليبيا وتحفظ موريتانيا وفلسطين وامتنعت الأردن والجزائر واليمن عن التصويت[6].

إن الامتناع الأردني على هذا القرار جاء من تصور الأردن لحلها وفق مبدأين رئيسين[7]:

1- المبدأ الأول: القناعة المطلقة بضرورة عدم إحتلال أي دولة عربية لدولة عربية آخرى كونها تمثل بادرة نزاع لايقتصر أثرها على تلك الدولتين بل لتمتد لتشمل الدول العربية قاطبة.

2- المبدأ الثاني: ضرورة بقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسين.

(1) الكتاب الابيض، الأردن وأزمة الخليج، (د.ن)، عمان، 1992، ص5.
(2) مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (102)، القاهرة، 1990، ص18.
(3) الكتاب الابيض، المصدر السابق، ص 6.
(4) ساند درويش، الكتاب الابيض والموقف العربي من أزمة حرب الخليج، (د.ن)، عمان، 1992، ص37.
(5) سليمان موسى، المصدر السابق، ص570.
(6) عطية حسين افندي، مصدر السابق، ص51.
(7) ليلى شرف، موقف الأردن من أحداث الخليج (الموقف الرسمي، الشعبي، موقف المثقفين، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (148) ، 1991، ص103.

أ- البعد التفاوضي السلمي لحل المشكلات المسببة للنزاع بين البلدين الشقيقين حلاً جذرياً عن طريق التفاوض بينهما بدعم من الدول العربية المعنية مباشرة.

ب- البعد العسكري الذي يتم من خلال اللجوء إلى تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت.

أثرت أزمة الخليج واختلاف الموقفين الأردني والمصري في كيفية التعامل مع الأزمة وسبل حلها أدى إلى تدهور ملحوظ في العلاقات بين البلدين بل أسهم إلى تجدد الخلافات والمواجهة بين الدولتين خاصةً عندما أصدر الأردن كتاب الأبيض الذي يوضح موقفه من حرب الخليج حيث صعدت مصر حملتها على الأردن في إعقاب نشر كتاب الأبيض حيث لم تصل المواجهة الإعلامية بين البلدين إلى هذا المستوى من الحدة والعنف منذ أكثر من ربع قرن بل بلغ الأمر حداً عالياً من الإثارة مع إقدام الخارجية المصرية على إحالة الخلاف المصري – الأردني إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية في 11 أيلول 1991، إلا إنه تم تجاوز هذا الخلاف بعد اجتماع وزيري الخارجية الأردني والمصري على هامش هذا الاجتماع وتم الاتفاق على حل تلك المشاكل وعادة العلاقات إلى طبيعتها السابقة[1].

الخاتمة

سعت الدراسة لاختيار التأثير الذي تركته أبرز القضايا السياسية والعسكرية الاقليمية وبخاصة في العالم العربي على العلاقات الأردنية – المصرية، إذ سعت الدراسة إلى دراسة تلك العلاقات من حيث تلك الأحداث للمدة الممتدة بين 1982- 1991.

لقد طرأ تغير واضح في طبيعة العلاقات الأردنية – المصرية بعد الاعلان عن اتفاقية كامب ديفيد التي تضمنت مايعرف بمبادئ السلام في الشرق الأوسط وحددت الأسس التي سيقوم عليها حل القضية الفلسطينية، حيث شهدت الاتصالات واللقاءات بين الجانبين تناقصاً واضحاً لتباين المواقف من الاتفاقية المذكورة اقترب من القطيعة، استمر الجمود سائدا في العلاقات الأردنية – المصرية بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد حيث قطع الأردن علاقاته السياسية والدبلوماسية مع مصر في 1 نيسان 1979.

أن التغير الذي طرأ في المشهد السياسي المصري من تولي محمد حسني مبارك السلطة في 14 تشرين الأول 1982، وما صاحبه من تطورا ملحوظا في سياسة مصر الخارجية تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية وموقفه المساند للعراق في حربه ضد ايران والتنديد بالعدوان الصهيوني على جنوب لبنان، صاحب ترحيباً أردنياً وردة فعل إيجابية تجاه هذا التغير.

شهدت العلاقات السياسية الأردنية – المصرية في سنة 1982، وهو العام الذي شهد انسحاب الصهيوني من سيناء وطرح المبادرة الأمريكية والتطورات التي صاحبتها إلى اتصالات السياسية بين البلدين، حيث أسفرت حصيلة العام عن اتصال وزاري واحد إضافة إلى ثلاثة رسائل بين الملك حسين والرئيس محمد حسني مبارك، وخلال عام 1983 شهد تطورات مهمة من خلال الاتصالات بين البلدين بلغت عشرة رسائل وأربعة لقاءات وزارية ولقاء قمة بين الملك حسين والرئيس مبارك في العاصمة نيودلهي أثناء انعقاد قمة عدم الانحياز.

نتيجة تلك التطورات السياسية اتخذت الحكومة الأردنية قراراً باعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر في 25 أيلول 1984، وطالبت على عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامي، وهذا ما تحقق خلال انعقاد مؤتمر قمة الإسلامي في الرباط في 19 كانون الثاني 1984، كما لعبت دوراً إيجابياً في عودة العلاقات العربية – المصرية، إذ أخذت الدول العربية إن تعيد علاقاتها مع مصر واحد بعد أخرى.

أن تأثير قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية الذي اتخذه الأردن في 31 تموز 1988، جاء بزيادة في حجم الاتصالات واللقاءان بين الأردن ومصر ويبرز تأثير القرار الأهم في القمة التي شاهدتها العقبة في تشرين الأول 1988، والتي حضرها كل من

(1) ساند درويش، المصدر السابق، ص224-225.

الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، أدى قرار فك الارتباط إلى زيادة عدد القمم الأردنية – المصرية.

وقد تتابعت الجهود الأردنية – المصرية خلال عام 1989، لدعم الجهود لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى إن تأسيس مجلس التعاون العربي في شباط 1989، قد لعب دورا كبير في تنامي الاتصالات السياسية بين البلدين حيث كان الأردن ومصر إلى جانب العراق واليمن أعضاء في المجلس المذكور.

استمرت العلاقات الأردنية – المصرية في التنامي طيلة النصف الأول من العام 1990، وتأثرت سلباً في النصف الثاني من العام نفسه بسبب اندلاع أزمة حرب الخليج حيث أثرت مواقف الطرفين من هذه الأزمة إلى توتر في العلاقات بين البلدين وتوجهت نحو القطيعة إلا إن هذه القطيعة لم تستمر طويلاً حيث عادت إلى طبيعتها بعد لقاء وزراء الخارجية البلدين أثناء اجتماع مجلس الجامعة الدول العربية في 11 أيلول 1991.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً – الوثائق

أ–وثائق غير منشورة

1. (د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، تصريح رئيس الوزراء الأردني، 26 أيلول 1984.
2. . د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الوقف السوري، 25أيلول 1984.
3. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/02/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، ردود فعل الدول الخليجية، 29 أيلول 1984.
4. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، تصريح وزير الخارجية الأردني، 26 أيلول 1984.
5. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984.
6. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الموقف اللبناني، 27 أيلول 1984.
7. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، الوقف العر اقي، 26 أيلول 1984.
8. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، وقف ليبيا، 26أيلول 1984.
9. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 26 أيلول 1984.
10. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984.
11. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/522، مصر زيارات للخارج، لعام 1985.
12. د.ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212، ردود فعل أستئناف العلاقات العربية – المصرية، 11 أيلول 1987.
13. ردود فعل عودة العلاقات الأردنية – المصرية، 27 أيلول 1984. د. ك. و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، 116/212.

ب– وثائق منشورة

1. أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين أحداث. أعلام. وثائق (1950 – 2000)، دار النفأس، بيروت، 2008.

ثانياً– الرسائل والاطاريح

1. (ايلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1983، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية، 2013، ص 111.
2. رائد عباس فاضل الشمري، العلاقات الأردنية – البريطانية 1967 – 1979، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية التربية، 2016.
3. شريف جوير العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 2004.

ثالثاً – الكتب العربية والمعربة

1. احمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها وحاضرها ومستقبلها)، المطابع العسكرية، عمان، 1998.
2. احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، مطابع المؤسسة الأردنية، عمان، 1981.
3. أسامة الغزالي حرب، مصر والوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1988.
4. أسامة الغزالي حرب، مصر والوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1988.
5. جمال الشويخ، محاكمة مشاهير السياسة، ط1، أطلس للنشر، القاهرة، (د. ت)، ص65–83.
6. رولان داراس، الحسين حياة على الحافة تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
7. ساند درويش، الكتاب الابيض والموقف العربي من أزمة حرب الخليج، (د.ن)، عمان، 1992.
8. سعد ابو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
9. سليمان زيدان النداوي وعصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي: المدخل وفلسفة العمل، (د.ن)، بغداد، 1989، ص30.
10. سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995، ج2، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، 1996، ص699.
11. طارق جميل العاص، دبلوماسية السلام الأردنية 1967–1995، (د.ن)، عمان، 1996.
12. طارق خوري، الديمقراطية،هوية،التحدي، (د.ن)، عمان، (د.ت).
13. طارق خوري، من المبادرة الى المعاهدة، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي (جريدة)، عمان، 1979.
14. عدنان ابو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1999.
15. على محافظة،(جمع واعداد وتحرير) عشرة اعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم 1977– 1987، مركز الكتب الأردني، عمان،1988.
16. علي الدين هلال، مصر والعرب، التقرير الاستراتيجي العرب 1985، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1986.
17. علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن 1989–1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
18. فيصل عودة الرفوع، العلاقات الأردنية – المصرية " 1952 – 1970 " دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
19. الكتاب الابيض، الأردن وأزمة الخليج، (د.ن)، عمان، 1992.
20. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
21. مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد ابو غيدا، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان، 1993.
22. مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية 1987، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
23. منير الهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947–1985)، دار الجليل للنشر، عمان، 1986.

24. وزارة الاعلام الأردنية، مجلس التعاون العربي مسيرة عام من الخير والعطاء، (د.ن)، عمان، 1990.
25. وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والأردن، بداية التضامن العربي، القاهرة، (د. ت).
26. وزارة الأعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والأردن، بداية للتضامن العربي، القاهرة، (د.ت).

رابعاً– المذكرات

1. محمود رياض، مذكرات محمود رياض (1948–1978)، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985،

خامساً – الموسوعات

1. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1990، ص92.
2. فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

سادساً– الدوريات

أ– المجلات

1. احمد ابو الحسن، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (79)، القاهرة، 1985.
2. احمد ابو كمال أبو بكر، الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (94)، القاهرة، 1988.
3. احمد شاهين، التنسيق الأردني – الفلسطيني إنقطاع ام قطيعة، شؤون فلسطينية، العدد (156–157)، بيروت، 1986.
4. احمد يوسف احمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(69)، القاهرة، 1982.
5. أمين السيد عبد الوهاب، المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989.
6. ايمن السيد عبد الوهاب، المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989.
7. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989.
8. بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (95)، القاهرة، 1989.
9. ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الوحدة الأوربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(106)، القاهرة، 1991.
10. حسن ابو طالب، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970–1981، المستقبل العربي (مجلة)، العدد(122)،1995، ص57 ؛ سعيد الدين هلال، التطورات الداخلية في مصر، الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد عشرة سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989.
11. حسن ابو طالب، قمة الدار البيضاء وعودة مصر، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (97)، القاهرة، 1989.
12. حسن أبو طالب، قياس التعاون في علاقات مصر العربية 1970 – 1981، السياسة الدولية (مجلة)، العدد(122)، القاهرة، 1995.
13. رابح رتيب، مجلس التعاون العربي وامكانيات التكامل الاقتصادي، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (97)، القاهرة، 1989 ، (1) بطرس غالي،سيرة الدبلوماسية المصرية في عام 1989، السياسة الدولية (مجلة) العدد (99)، القاهرة، 1990.
14. زياد ابو عمرو، العلاقات المستقبلية بين النظامين السياسي في فلسطين والأردن، التعاون في مجال العلاقات السياسية " وجهة نظر فلسطينية "، الندوة (مجلة)، المجلد السادس، العدد (1)، عمان، 1995.
15. سعيد التل، العلاقات الأردنية – الفلسطينية، الندوة (مجلة)، المجلد السادس، العدد (2)، عمان، 1995.
16. سميح شبيب، العلاقات الفلسطينية – المصرية، شؤون فلسطين (مجلة)، العدد (162–163)، بيروت، 1986،.)عمرو هاشم ربيع، الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي 1981–1987، شؤون فلسطينية (مجلة)، العدد (230–231)، بيروت، 1992.

17. عطية حسين افندي، الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (104)، القاهرة، 1991.
18. عمرو هاشم ربيع، الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي 1981–1987، شؤون فلسطينية (مجلة)، العدد (230–231)، بيروت، 1992.
19. ليلى شرف، موقف الأردن من أحداث الخليج (الموقف الرسمي، الشعبي،موقف المثقفين، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (148)، 1991.
20. مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (102)، القاهرة، 1990.
21. محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الغزو الأسرائيلي للبنان، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (55)، 1983.
22. محمد سيد احمد، الشرق الأوسط بعد نيسان، المستقبل العربي (مجلة)، العدد (38)، 1982.
23. مصطفى كركوتي ، أوربا والعرب من إعلان البندقية الى بيان بروكسل، الباحث العربي (مجلة)، العدد (60)، لندن، 1987.
24. نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وافاق المستقبل، السياسة الدولية (مجلة)، العدد (96)، القاهرة، 1989.

ب– الصحف

1. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4659)، في 8 أذار 1983.
2. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4659)، في 8 أذار 1983.
3. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4671)، في 20 أذار 1983.
4. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4946)، في 27 كانون الأول 1983.
5. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (5213)، في 26 أيلول 1984.
6. الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5503)، في 27 أيلول 1984.
7. الرأي(جريدة)، الأردن، العدد (279)، في 20 تشرين الثاني 1977.
8. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (3677)، في 29 أذار 1979.
9. الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5518)، في 12 تشرين الأول 1984.
10. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4968)، في 18 كانون الثاني 1984.
11. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4970)، في 20 كانون الثاني 1984.
12. الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5254)، في 22 كانون الثاني 1984.
13. الرأي (جريدة)، الأردن، العدد (4981)، في 31 كانون الثاني 1984.
14. الأردن (جريدة الرسمية)، العدد (3064)، في 28 شباط 1982.
15. الجمهورية (جريدة)، العراق، العدد (5243)، في 11 كانون الثاني 1984.
16. الدستور (جريدة)، الأردن، العدد(7653)، في 9 كانون الأول 1988.
17. الثورة (جريدة)، العراق، العدد (6838)، في 15 شباط 1989.
18. الثورة (جريدة)، العراق، العدد (4499)، في 11 أيلول 1982.

سابعاً – شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1. اسامة الباز /https://ar.wikipedia.org/wiki
2. عصمت عبد المجيد https://ar.wikipedia.org/wiki/